ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

قواعد تحقيق مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه من خلال:(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت544هـ) أنموذجا.

الإسماعيلي عبد الرحيم
أستاذ باحث جامعة القاضي عياض- المغرب

تاريخ الاستلام: 2016/11/10 تاريخ القبول:2017/02/12

إن تحقيق النصوص أمانة دينية وعلمية وأخلاقية، وإنه من واجب المحقق أن يعلم أن هذه النصوص؛ إنما هي وثائق تاريخية لا يحق له أن يتلاعب بها أو أن يُنصب نفسه حاكما أو مصححا لها. إن الأمانة العلمية تقتضي منه الحرص التام على نقل هذه الوثائق كما هي. ولهذا سطر علماؤنا القدماء قواعد دقيقة لكل من رام الخوض في علم التحقيق، منها ما يتعلق بالخطوط، ومنها ما يتعلق بالنسخ، أو الناسخ، ومنها ما يتعلق بالسقط والزيادة والضرب والحك...الخ. وفي هذا السياق وقع اختيارنا على متن (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض (ت544هـ) باعتباره متنا للاشتغال يضم أصولا وقواعد تفيد في تحقيق النصوص بشكل دقيق جدا لدى المحدثين.

إن تصفحنا لهذا المصدر يفيد في تبين وكشف جهود عياض باعتباره محققا لا محدثا أو فقيها، ومفخرة للمغرب في تأصيله لعلم المخطوطات ببلاد المغرب الإسلامي. هذا وقد استفاد القاضي عياض من المشارقة كثيرا، نذكر: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) للرامهمزي (ت365هـ)، و (الكفاية في علم الرواية)، و(تقييد العلم وفضله) للخطيب البغدادي (ت463هـ)، و(جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر(ت463هـ). ثم أضاف عليها إضافات علمية من بنات أفكاره.

الكلمات الدالة:

أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي–تحقيق النصوص– علوم الحديث– أصول الرواية

Rules for the realization of the Hadiths of the Prophetic Hadith and its Sciences Abi al-Fadl Ayyadh ibn Musa al-Husseibi al-Sabti.

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

.Abstract:

The editing of texts (manuscripts) is a religious, scientific and ethical responsibility; so the worker on manuscripts must be aware that these texts are historical documents which he can't manipulate or change what is written. The scientific responsibility obliges him to edit these texts as they are, without any change.

The Muslim scholars had established many precise rules, they wrote many books relating with this subject. One of this books (الإلماع) of al Qadi Ayyad. This important includes many rules which are important in editing texts. This book is not the first in his field, it is preceded by many others, like (المحدث الفاصل والكفاية وتقييد العلم وجامع بيان العلم).

Key words:

Manuscripts, scientific and ethical, Ayyad al-Husseibi al-Sabti,

إن تحقيق النصوص من حيث النشأة شديد الارتباط بنزول الوحي وذلك منذ فجر الرواية، إذ كان الصحابة يكتبون الحديث ويملونه على تلامذتهم من التابعين، ويوصونهم بالتثبت في الكتابة، وبمقابلة ما يكتبون؛ ومن ثم أصبحت المقابلة والعرض أو (السماع) شرطا في الرواية. فعن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتبت؟ قال: قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: فلم تكتب. وفي رواية أخرى: قال: قابلت؟ قلت: لا. قال: لم تكتب يابني[1].

من خلال هاته الرواية عن هشام، نسجل حرص المصنفين (المحدثين) على مقابلة مكتوباتهم وتصحيحها، وكان ذلك يتم من خلال تصحيح الطالب لنفسه وبمساعدة أصحابه، أو أن يصحح بمساعدة شيخه. إن استقراء مصنفات أهل الحديث (المحدثون، وعلماء الحديث)، يفيد في تسجيل خلاصة هامة تتصل بضوابط تحقيق النص عند المتقدمين من أهل هذا الشأن، ومن ذلك: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) للرامهرمزي و(الكفاية في علم الرواية)، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، للخطيب البغدادي و (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر و(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض...الخ. كما يفيد نفس الاستقراء في تبين طرق ومصطلحات وأدوات يستعملها علماء علم التحقيق المحدثين وعالم المخطوطات، نحو: (المقابلة، والعرض، والإلحاق، والمحو، والكشط، والضبط، والتضبيب، والتمريض، والنسخ ، والتصحيح...الخ).

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

تأسيسا على ما تقدم تستهدف هاته المداخلة تسليط الضوء على إسهامات علماء الحديث في التقعيد لعلم تحقيق النصوص، من خلال اكتشاف جهود الإمام القاضي عياض في الوعي بهذا الفن والتأسيس له في زمن مبكر جدا. وتستشرف أهم القضايا العلمية الواردة في كتابه (الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع). لهذا اقتضت طبيعة المداخلة تقسيمها إلى ستة مباحث عبارة عن قواعد تسبقهما مقدمة وتمهيد وتعقبهما خاتمة. سأتحدث في المقدمة عن أهمية الموضوع، وإشكاليته، وخطة البحث. كما سأعرج في التمهيد على أهمية الكتاب وصلته بعلم التحقيق. ثم أنتقل إلى دراسة القواعد، وأختم بخاتمة أضمنها أهم النتائج والخلاصات.

إن العلم بالحديث النبوي الشريف من أهم العلوم، لهذا حظي هذا العلم باهتمام العلماء قديما وحديث حيث ألفوا المؤلفات وصنفوا المصنفات في شتى فروع العلوم المتعلقة به، ومن ذلك أمهات كتب الحديث التي اهتمت بجمعه وتصنيفه وتبويبه نذكر منها: " الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، لأبي عبد الله البخاري (ت 256هـ)، و" المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابوري، (ت261هـ)، وغير هاته المصنفات كثير... ثم مالبث هذا العلم أن دُوِّن وقُعِّد بعد أن عرف نوعا من الاهتمام من طرف علماء (مصطلح الحديث) من خلال (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) للرامهرمزي (ت365هـ) و(معرفة علوم الحديث) لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت405هـ) و(الكفاية في علم الرواية)، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، للخطيب البغدادي (ت463هـ) و (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر (ت463ه)، و(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)...الخ.

إن المطلع على هاته المصنفات الحديثية يقف على بواعث تأليف هؤلاء الأعلام لمؤلفاتهم. إذا يذكر عياضا أن راغبا رغب إليه تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية. وهو الأمر نفسه الذي دعا عياض إلى التأليف في هذا الموضوع، يقول: " ولم يَعتنِ أحدٌ بالفصل الذي رغبتَه كما يجب، ولا وقفتُ فيه على تصنيف[2] يجد فيه الراغب ما رغِب، فأجبتُك إلى بيان ما رغبتَ من فصوله، وجمعتُ في ذلك نِكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله"[3].

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

من خلال ماتقدم، نسجل حرص المحدثين المغاربة على المساهمة في التأليف في هذا العلم؛ علم أصول التحقيق من خلال وضع قواعد تتعلق بالضبط، والتصحيح، والشق والمحو، واختلاف الرواية...الخ تساعد المتلقي في ضبط طرق وروايات الحديث، منذ القرن الرابع الهجري ومن بعده إلى اليوم، كما تساعد على قراءة تلك الصحف وضبطها، ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها. يقول عباس رحيلة: " وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائما خلال العهود الأولى؛ فقد تقررت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحولات الثقافية العامة، وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرابع، يواجه المخطوطات، يعاني من المقابلة بين نسخها، وروياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها. وهذا المجهود يضع قارئ هذه المخطوطات في قلب ما اصطلح عليه بتحقيق النصوص، كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقررت اليوم في أعمال المستشرقين والمستعربين على السواء"[4].

انطلق القاضي عياض في التأسيس لهذا الفن من أنواع تحمل علم الحديث وحددها في ثمانية:

أولها: السماع من لفظ الشيخ، حين يُملي، أو يُحدث من حفظه أو يَقرأ من كتابه،

ثانيها: القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ،

ثالثها: المُناولة وذلك حين يتناول الطالب نُسخةً مصحّحة بخط الشيخ، أو كُتبت عنها فأقَرَّها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديث فيقف عليه الشيخُ ويعرفه ويُحقق جميعَه ويُجيزه له.[5]

رابعها: الكتابة، ذلك أن الشيخ إذا كتب شيئا من حديثه للطالب فقد حَدَّثه،

خامسها: الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو الكتابة، بأن يتولّى رواية الحديث،

سادسها: الإعلام للطالب أن هذا الحديث من رواية الشيخ،

سابعها: الوصية للتلميذ بحيث يوصي الشيخ بكتبه عند موته أو سفره لرجل،

ثامنها: الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط مُحدث مشهور يُعرف خطُّه ويُصححه، وإن لم يَلْقَهُ ولا سمع منه، أو لَقِيَهُ، ولكن لم يسمع منه كتابَه فيقال: وجدتُ بخط فلان، وكتبتُ في كتاب فلان بخطه.[6]

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

ثم بعد مناقشة القاضي عياض لأنواع تحمل الرواية، ومعرفة آراء علماء الحديث والفقه والأصول؛ انتقل إلى صلب علم التحقيق مقعدا أهم القواعد:

القاعدة الأولى: المقابلة بين النسخ:

إن الفائدة العلمية من التحقيق هي أن نقدم للقارئ الكريم الكتاب، كما وضعه صاحبه دون زيادة أو نقصان، وإخراجه صحيحا سالما من العيوب والأخطاء نراعي فيه الدقة والضبط، مع تعريف موجز مختصر بصاحب الكتاب ووضع فهارس فنية له (فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الشواهد الشعرية، فهرس الأمثال، فهرس المحتويات، وهكذا...). لهذا تفيد عملية المقابلة أو(العرض) بين النسخ في تبين ترتيب النسخ، للوقف على النسخة التي خطها المؤلف بيده، وهي التي نسميها النسخة الأم). ومن ثم لابد من احترام تراتبية النسخ (نسخة في عصر المؤلف، نسخة عليها سماعات تقدم على ماليس عليها سماعات، نسخ كتبت بعد عصر المؤلف، ثم الأخذ بالأقدم فالأقدم... وهكذا). إن الوعي بالمقابلة بين النسخ كقاعدة مهمة في التحقيق عند القاضي عياض حاضر مؤصل في ثنايا كتابه. يقول: " وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضته به فمتعينة لابد منها. ولا يحل للمسلم النقي الرواية مالم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المامون ماينظر فيه، فإذا جار حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك"[7].

لهذا فالمقابلة العلمية بين النسخ مهمة جدا؛ إذ لابد من الوقوف على اختلاف الروايات بحسب تعدد النسخ واختلافها. يقول عباس رحيلة: "و المحقق اليوم كما كان بالأمس يجمع نسخ المخطوطة ويرتبها من حيث أهميتها. ثم يفاضل بينها عند المقابلة، ومن البداهة أن يكون أساس المفاضلة نابع من طبيعتها وأهميتها بالقياس إلى غيرها" [8].

والمقابلة بنسخة الشيخ إما أن تكون **بمحضره أو مع شخص آخر، أو مع نفسه**؛ لهذا سطر القاضي عياض جملة خطوات للمقابلة بين النسخ.

أولها: الاعتماد على النفس كليا، والتسلح بالشك فيمن يثق به إذ يقول: " فليُقابل نسختَه من الأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

على نَسْخ الثقة العارف دون المقابلة، نعم ولا على نَسْخ نفسه بيده، ما لم يُقابل ويُصحِّح؛ فإن الفكر يذهبُ، والقلب يسهو، والنظر يَزيغُ، والقلم يطغى"[9].

القاعدة الثانية: صيانة النص من الأخطاء:

عندما يجد المحقق خطأ في نسخته، لا ينبغي له أن يُبادر إلى تصحيحه قبل أن يتبيّن له وجه الصواب فيه. وقد لاحظ القاضي عياض أن أكثر الأشياخ يحترمون النص، وينقلون الرواية يقول رحمه الله: " كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يُغيرونها في كتبهم (...)، لكن أهل المعرفة منهم يُنبّهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرؤون في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجْسُرُ على الإصلاح"[10]. وفي هذا السياق قدم لنا القاضي عياض أعلاما جسروا على الإصلاح كثيرا[11].

إن اللفظ قد يُحرّف فيتغير معناه، وقد يصاب بالتصحيف، فيتغيّر بسبب النَّقْط، وقد يدخل في النص ما ليس منه، وقد ينقص منه ما يضِلُّ به القارئ، وأمام أمثال هذه العوائق التي تحول دون التحَقُّق من النص؛ دعا القاضي عياض أهل العلم إلى ضرورة التنبيه على الخطأ عند السماع والقراءة في حواشي الكتب، وذلك حرصا منه على سلامة النص وصيانته. وقد حدَّد عياض الطريقة السليمة للأشياخ في التصحيح، ورسمها في الخطوات الآتية:

– " يُذكر اللفظ عند السماع كما وقع،

– ويُنبَّه عليه.

– ويُذكر وجه صوابه إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر.

– أو يقرأه على الصواب.

– ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى...

– أنْ ترد تلك اللفظةُ المُغيَّرَةُ صواباً في أحاديث أخرى (...) بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه، ومقتضى كلام العرب"[14].

القاعدة الثالثة: نقط الحرف وشكله:

إن نقط الحرف وشكله مهم جدا، ذلك أنه يسهل على المحقق قراءة اللفظ قراءة سليمة خالية من اللحن. لهذا أوجب القاضي عياض شكل مايُشكل ويشتبه يقول: " وأما النقط والشكل فهو متعيَّن فيما

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

يُشْكِل ويَشتبه".[15] وأولى مايجب نقطه وضبطه، الأعلام. يقول عياض: " أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه "[16]. ويُمثل لذلك بأبي الحوراء (بالحاء والراء)، وأبي الجوزاء ((بالجيم والزاي)؛ فالأول هو ربيعة بن شيبان، والثاني هو أوس بن عبد الله الرَّبعي[17]. كما يؤكد – رحمه الله– على وجوب شكل الجميع، فالمبتدئ وغير المتبحر في العلم، لا يميز ما أشكل مما لا يُشكل...وهذه في اعتقادي نظرة منهجية تربوية دقيقة كما يرى أستاذنا عباس رحيلة حفظه الله. فاللفظة تخرج إلى النور عندما تنقط و تشكل. وأما عن كيفية طريقة ضبط المهمل عند المشارقة والأندلسيين فقد صاغ لها القاضي عياض قاعدة مهمة جدا، مفادها: " أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا في حاشية الكتاب قبالة الحرف بإهماله أو نقطه أو ضبطه؛ ليستبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه، مما لعله يوهمه ما يقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره أو شكله، لا سيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال. وكما نأمره بنقط ما يُنقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المُهمل بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاءً صغيرةً (حـ) وهو عمل أهل المشرق والأندلس"[18].

القاعدة الرابعة: الضرب والحك والشق والمحو:

عقد القاضي عياض في كتابه (الإلماع) بابا لهذا الإشكال سماه: **" في الضرب والحك والشق والمحو"**، وهي علامات لعلاج الزيادة في الكتابة، أو الشيء الذي على غير وجهه مما يغلط فيها الناسخ. وإذا غلِطَ الناسخُ وزاد في كتابته شيئا، فإن الزائد لا يُمحى ولا يُضْرَبُ عليه، ولا يُطْمَسُ، أو يُكْشَطُ بالسكّين. وشيوخ الحديث – كما يقول عياض –" يَكرهون حضورَ السكين في مجلس السماع، حتى لا يُبشَرَ شيء؛ لأن ما يُبشَرُ منه قد يصحُّ من رواية أخرى. وقد يُسمعُ الكتابُ مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشِرَ وحُكَّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر؛ فيُحتاجُ إلى إلحاقه بعد أن بَشَرَه"[19]. لكن كيف يقع التنبيه على الزيادة دون طمس للمكتوب؟ في هذا الباب ضمّن القاضي عياض كتابه (الإلماع) مبادئ، يمكن صياغتها كما يلي:

– أكثر الضابطين أن يوضع **خط** يختلط بالكلمة المضروب عليها، فيحدث **(الضرب والشق).**

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

– ومنهم من لا يخلط الخط بالكلمة ويُثْبته فوقها، لكنه يعطف **طرف** الخط على **أول** المُبْطَل **وآخره** ليميزه من غيره.

– ومنهم من **يُحَوِّقُ** على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره.

– وربما اكْتُفِيَ بوضع دائرة صغيرة على **أول** الكلام **وآخره**، وكأنها ترمز إلى الصفر لخلو موضع الكلام منها.

– إذا كان الزائد الكثير، كُتب عليه " لا " في أوله و" **إلى** " في آخره. وقد يُكتفى بمثل هذا بعلامة من ثبُتت له فقط، أو بإثبات " لا " و " إلى " فقط.

– وأما ما هو خطأ محضٌ **فالتحويق التام** عليه أو **حَكُّهُ** أولى. وإذا تكرّر الحرف وأُريد الضرب على أحدهما، وجد القاضي من يُبقي على الأول، ويُبطل الثاني، ومن يُبقي على أجودهما صورةً، لكنه **اختار** أن ينظر إلى موقع الحرف في السطر.

– فإن تكرر الحرف في **أول السطر مرتيْن** يُضرب على الثاني لئلا يُطمس أول السطر.

– وإن تكرّر في **آخر سطر وأول الذي بعده**، يُضربُ على الأول الذي في آخر السطر.

– وإن **وقعا جميعا في آخر السطر**، يُضرب على الأول أيضا؛ لأن ذلك من سلامة أوائل السطور[20].

وأما إذا تكررت **كلمتان أو عبارتان سهوا**، لاسيما إذا تكرر المضاف أو المضاف إليه، وكذلك الصفة مع الموصوف وشِبْهُ هذا، فينبغي ألا يُفصل ينهما في الخط، ويُضرب بعد على المتكرر من ذلك؛ كان أولا أو آخرا، فمراعاة هذا مضطر للفهم، وربما أدخل الفصل ينهما بالضرب والاتصال إشكالا وتوقفا. فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط. يقول القاضي عياض: " وأرى أنه إن كان الحرف تكرر في أول السطر مرتين، أن يضرب على الثاني؛ لئلا يطمس أول السطر ويسخَّم. وإن كان تكرر في آخر السطر وأول الذي بعده، فليضرب على الأول الذي في آخر السطر. وإن كانا جميعا في آخر السطر، فليضرب على الأول أيضا؛ لأن هذا كله– من سلامة أوائل السطور وأواخرها– أحسن في الكتاب وأجمل له، إلا إذا اتفق آخر سطر وأول سطر، فمراعاة الأول من السطر أولى" [21].

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

فالإبقاء على النص مقروءاً يُعطي للنص قيمتَه عند المقابلة.

القاعدة الخامسة: التصحيح والتضبيب والتمريض:

عقد القاضي عياض أيضا في كتابه (الإلماع) بابا **" في التصحيح والتمريض والتضبيب"**؛ وضع فيه مجموعة مبادئ وإجراءات للتصحيح بغية الإبقاء على النص مقروءاً، لتظهر قيمته، وهذه المبادئ والإجراءات أسوقها كالآتي:

– أن يكتب القارئ **"**صح**"** على الحرف ليُعرَف أنه صحيح معنىً وروايةً.

– " فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه أو بيانِه، أو فيه اختلال من تصحيف أو تغيير، أو نَقَصَتْ كلمة من الجملة أخلّت بمعنى، أو بُتِرَ من الحديث ما لا يَتِمُّ إلا به: إما لتقصير في حفظ راويه، أو للاختصار [...] أو بتقديم أو تأخير قَلَبَ مفهومَه، ونَثَرَ منظومَه".[22]

– في مثل هذه الحالات يوضَعُ على اللفظ، أو مكان البتْر أو الخلَل، **خط** أول مثل الصاد، يُسميه أهل التقييد **" ضبة "**، ويُسمونه **" تمريضا "**، وكأنها صاد التصحيح كُتِبتْ بمدتها، وحُرِّفتْ حاؤُها ليُفرَق بينها وبين ما صحَّ لفظاً ومعنىً [...]، وكُتب عليه هذا علامةً على مرضه، ولئلا يُرتاب في صحة روايته[23].

إن وضعَ " الضبة " تنبيه على الخلل الواقع في التعبير، وأمانة في نقل النص من مرضه حتى يستعيد صحّةَ لفظه ومعناه. ونجد عياضا يدعو مرة أخرى ألا يتجاسر أحدٌ على إصلاح المخطوط بغير علم، فقد يصبح عين الخطأ ما أصلحه. ويُفهم مما سبق يوجب احترام رواية المخطوط، ويُلزم أهل التحقيق بالتصحيح، والتضبيب والتمريض حتى يُحافظ النص على أصالته الأولى. لكن كيف نُصلحُ المخطوطة إذا وقع فيها بَتْرٌ أو نقص منها شيءٌ؟.

القاعدة السادسة: قواعد التخريج والإلحاق للنقص:

إنها علامات خاصة بعلاج السقط أي مايسقط من كاتب المخطوط سهوا، بحيث إنه إذا أراد أن يستدركه فإنه لايقحمه بين النصوص حتى لايشوه جمال الصفحة، وإنما يلحقه بالفراغ الموجود على جانبي الصفحة وهو المسمى بالحاشية. و يشير إلى مكانه من النص بما يسمى علامة الإلحاق، أو علامة الإحالة، وعي عبارة عن خط رأسي مائل نحو اليمين إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليمنى

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

للصحفة، ومائل نحو اليسار إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصحفة. ويمد بعضهم –بموضع النقص– خطا صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية باللحق، مقابلا للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين، ويكتب آخره: "صح"[24].

وكان القدماء يفرقون بين الحواشي، التي هي من صلب النص، وسقطت من الناسخ سهوا، وتلك الحواشي التي يفسر بها الكاتب كلمة، أو يوضح غامضا، أو يشير بها إلى رأي له، بتلك العلامات أو الخطوط المنعطفة، التي أشرنا إليها من قبل؛ يقول القاضي عياض: " وأول ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه، فإن ذلك يدخل اللبس ويحسب من الأصل ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل"[25].

مقتضيات عامة التحقيق:

إن الفائدة من تحقيق النص وإخراجه صحيحا للقارئ، كما وضعه صاحبه دون زيادة أو نقصان. **يتطلب** مقتضيات أساسية لابد منها لمن يريد أن يخوض غمار التحقيق العلمي للتراث، وقد لمحت إليها في مطلع هذا البحث، أذكر منها النقاط الآتية:

أولا: تحرير النص: ويتم بما يأتي:

1– ضبط ما يحتاج إلى ضبط (بالحروف) وشكل (بالحركات). مثلا التمييز بين مايبنى للمجهول، وما يبنى للمعلوم،

2– وضع علامات الترقيم؛ لتيسير فهم المقصود،

3– إثبات الفروق بين النسخ عند وجودها. من أجل تحديد النسخة الأم،

ثانيا– خدمة النص، وتتم بما يأتي:

1– شرح الغامض، نحو:

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

– **ضبط** أسماء الأعلام،

– **ببيان** المصطلحات العلمية،

– **إعادة** الضمائر إلى **الإظهار** عند الالتباس،

– **شرح** بعض الأفكار **والتعليق** عليها عند الحاجة،

2– تدقيق النصوص، ويشمل:

– عزو الآيات القرآنية، مع التنصيص على الرواية المعتمدة في النقل،

– تخريج الأحاديث، باعتماد كتب التخريج،

–توثيق النصوص المنقولة من الكتب الأخرى، لابد من العودة إلى المصادر الأصلية التي نقل منها المؤلف، وهذا يفيدنا في تصنيف الكتاب،

– ثم توثيق المسائل، ولو لم تُكتب بلفظها. لاسيما حين يعمد المؤلف إلى طريقة الاقتباس أو التضمين،

3– **التقديم للنص المحقق:**

يمكن للمحقق في هذا الباب أن يعمد إلى **التعريف بالمؤلف** وأن يترجم له ترجمة وافية يحدد فيها مولده، واسمه ونسبه وشيوخه، وتلاميذه، وأن يحاول نقد مصادر الترجمة من أجل ضبط تاريخ الولادة والوفاة، وبيان مذهبه العقدي، والفقهي ومكانته العلمية، وصلته بالعلم الذي برع فيه، ورحلاته العلمية...الخ؛ وذلك من خلال ماخطه بنفسه في مصنفاته، أو من خلال ما كتب عنه نحو: كتب التراجم المتخصصة في هذا الباب الذي برز فيه هذا العلَم نحو: (علم الحديث، أو التفسير، أو الفقه، أو الأصول، أو اللغة، أو النحو، أو القراءات، أو الطب وغير ذلك...الخ.

هذا وعلى الباحث أن يعمد أيضا إلى **تحقيق وضبط نسبة الكتاب إلى المؤلف**، وذلك بمحاولة مسح مؤلفات المؤلف، فلربما أشار إلى الكتاب، هنا أو هناك، ربما تحدث عنه، أو بالعودة إلى كتب الفهارس المتخصصة في هذا الشأن، أو كتب التراجم التي تشير إلى مؤلفات العلم المترجم له. ثم من أوجب الواجبات في هذا السياق **توثيق العنوان،**[26] **عنوان الكتاب الذي هو قيد التحقيق**، والتعريف **بمصادر**

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

الكتاب، من خلال الإجابة عن أسئلة من قبيل: من أين استقى هذا العلم مادته؟ هل اعتمد الرواية الشفهية؟ وإذا كان ذلك كذلك فما حدود الرواية الشفهية إلى عصر المؤلف؟...الخ.

لاشك أن التعامل مع مصادر المؤلف، برؤية منهجية دقيقة، نحترم فيها هاته الخطوات تفيدنا في تبين خصوصية البلد الذي أنتج هذا العِلم، كما تساعدنا في فهم السياق العلمي الذي نشأ فيه. ثم الكشف عن **قيمته العلمية**، مع التعرف على الذين تأثروا به عبر العصور اللاحقة.

4- الفهرسة الشاملة، المعينة على الوصول إلى المعلومة المرادة بأيسر السبل؛ كفهرسة الآيات، والأحاديث، والأعلام، والبلدان، والأشعار، والكتب، والألفاظ الفقهية (المصطلحات) والقواعد الفقهية والأصولية. ولتحقيق هاته الأغراض والمقاصد، يجب الاستعانة بكتب البرامج والفهارس، (كبرنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان التجيبي، وفهرست ابن خير، ورحلة العبدري الحاحي وغيرها كثير...

بعد هذه الرحلة العلمية الممتعة مع (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد فن السماع) لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت544هـ)؛ قاد الاستقراء إلى جملة نتائج، أجملها كما يلي:

1/ إن علماء الحديث سباقون لوضع قواعد تحقيق المخطوطات بالعالم الإسلامي نحو: الرامهرمزي، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، والقاضي عياض...؛ وليس المستشرقون كما يزعم بعض المنتسبين لهذا الفن.

2/ إن (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض باعتباره عالما من علماء المغرب، أول مؤلف متخصص في علم مصطلح الحديث، بالغرب الإسلامي، ضمنه صاحبه قواعد أصل بها لأصول الحديث، كما ضمنه قواعد قعد بها لفن التحقيق. وقد قمت بدراسة بعضها، مستعينا في ذلك بمقال أستاذنا الدكتور عباس رحيلة الذي كشف لنا جهد عياض في صياغة هاته القواعد، وأهمها:

3/ المقابلة بين النسخ وأهميتها،

4/ صيانة النص من الأخطاء،

5/ نقط الحرف وشكله،

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

6/ الضرب والحك والشق والمحو،

7/ التضبيب والتمريض،

8/ التخريج والإلحاق للنقص،

ثم ختمت المقال بمسرد لمقتضيات التحقيق العلمي، نحو: ضبط النص، وشرح غوامضه، وعزو آيه، وتخريج أحاديثه، وفهرسة مصطلحاته، وأشعاره وشواهده ... الخ.

قائمة المصادر والمراجع:

- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار التراث، المكتبة العتيقة، تونس(1389هـ 1970م).
- **البحث العلمي في التراث الاسلامي معوقات، شروط، أولويات أسس البحث والتحقيق**، عبد العزيز فارح، الطبعة الأولى، مطبعة آنفو، برانت فاس (2008م).
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق، محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت(1391هـ 1971م).
- **المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني**، تحقيق، محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة (1406هـ 1986م).
- **معجم مصطلحات المخطوط العربي قاموس كوديكيولوجي** لأحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبي، الطبعة الثالثة، المطبعة والوراقة الوطنية الحي المحمدي– الداوديات– مراكش. (2005م).
- **مقال عباس رحيلة مجلة عالم الكتب**، مج16،ع1، رجب–شعبان 1415 هـ/يناير – فبراير 1995م.

الهوامش:

[1]– المحدث الفاصل، للرامهرمزي، ص544.

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

[2]– المقصود من كلام القاضي عياض، خلو التصنيف في هذا اللون من التأليف عند أهل المغرب والأندلس.

[3]– الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار التراث، المكتبة العتيقة، تونس(1389هـ 1970م). ص31.

[4]– مجلة عالم الكتب، مج16، ع1، رجب – شعبان 1415 هـ/يناير – فبراير 1995م، ص19.

[5]– الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص79.

[6] – نفسه، ص116– 117.

[7]– الإلماع، ص158.

[8]– مجلة عالم الكتب، ص 4.

[9]– الإلماع، ص159–160.

[10]– نفسه، ص185–186.

[11]– نفسه.

[12]–يقول الراغب الأصفهاني (ت502هـ): " وتحريف الشيء إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين. قال عز وجل:" يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ" [المائدة: 13] "ومِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ" [المائدة: 41] " وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ" [البقرة: 75]". المفردات في غريب القرآن، تحقيق، محمد سيد كيلاني، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، كتاب الحاء، ص114. فالتحريف في أصل الوضع يعني التغيير والإمالة. والتحريف في النصوص تغييرها لفظاً أو معنى والميل بها عن وجهها وحقيقتها .

[13]– التصحيف هو تغيير لفظ الكلمة الناشئ عن تشابه حروفها. ويقول حمزة الأصفهاني في "التنبيه على حدوث التصحيف": إن سر التصحيف هو تشابه هذه الأحرف بالعربية الباء والتاء والياء والنون". انظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي قاموس كوديكيولوجي لأحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبي، الطبعة الثالثة، المطبعة والوراقة الوطنية الحي المحمدي– الداوديات– مراكش. (2005م) ، ص 89.

[14] – الإلماع، ص186–187.

[15]– نفسه، ص149.

[16]– نفسه، ص154.

[17]– نفسه، ص 156.

[18]– نفسه، ص157.

ISSN : 1112-945X
E- ISSN : 2571-9742
DM, LREOCMI

[19]– الإلماع، ص170.

[20]– الإلماع، ص171–172.

[21]– نفسه، ص172.

[22]– نفسه، ص166.

[23]– نفسه، ص166–167.

[24]– الإلماع، ص162.

[25]– نفسه، ص164.

[26]– للتوسع في هذا الباب، يرجى العودة إلى مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة (1406هـ 1986م)، ص، 75.